به التقبقاب اذا جرت عادتها به ثم الروض من حوضي قوله كوفية اي عرقية قوله من قطن وهو افضل من الصوف هـ ش قوله عملا بالعادة واعتبرت اللغاية في اللسوة دون النفقة لانها في اللسوة نفقة بالرؤية بخلافها في النفقة ثم المنهج قوله كزلية اي بكسر الزاي وتشديد الياء مضروب صفين وميل بساط صفين ثم المنهج والذي في المنهج الاقتصار في جانب المعسر على اللبد في الشتاء والحصير في الصيف وجعل الزلية على المتوسط في الشتاء والصيف والطنفسة على الموسر في شتاء قطع في صيف تحتها زلية او حصير والحصير معروف وان يقال الحصيرة بالهاء وهو فعيل بمعنى مفعول قوله قطع في الصيف وطنفسة في الشتاء اي عنها زلية او حصير لانها لا بسطان وحدها قوله والمقنعة بكسر الميم من الاقناع اي ملاءة ثم ولكن جعلها بدلا عن الخاف يقتضي تغييرها بغير ذلك قوله واحتجوا الخ اسند الاحتجاج للغير لانها الاية ليست واضحة فيما ذكر اذ مقتضاها ان ان نفقة على المعسر اذا سعته له قوله واعتبر الاصحاب الخ اي ما سوا النفقة على الكفاية قوله والمعسر هنا مكلف الزكاة الخ فالمعسر هنا هو الذي عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب فقط او دونه فان زاد على العمر الغالب فان كان مدينا فاضل فمتوسط او الا فموسر كذا بخط بعض تلامذته قال بهامش ثم المنهج قوله ومن فوق المكلف الخ وهنا ضابط للثلثين وهو اسهل وهو ان من زاد دخله على خرجه فموسر ومن استوى دخله وخرجه فمتوسط ومن زاد خرجه على دخله فمعسر حضر قوله وجب رايق بالزوج قد يتوهم منه ان الغالب لا يعتبر فيه اللياقة وليس فيه ما يدل على ان المراد بالغالب قوت العمر بل يشعر به اهمال ذلك المحل في غالب الاقوات ومن ثم نلك غالبا لما قبله بالزوج شوبري قوله طلوع الفجر اي اذا كانت مكلفة والا فيعتبر حاله عند التمكين كما سيذكره ويلزمه الاداء عقب طلوعه اذا قدر بلا مشقة لكن لا يخالفه ما في قول المنوفي ولها المطالبة بها اذا طلع الفجر كل يوم لان المجهور هـ فان شق عليه فله التاخير على العادة قوله وعليه ثوب تجمل وعجز وغيره وان اعتادتها بنعلها للحاجة اليها حتى لو باعته او كلته صبا استحقت مؤنة ذلك على المعتمد وفارق ذلك نظيره في الكفارة بان الزوجة في حبسه

قوله ولو

ولانا في قول المنوفي ولها المطالبة بها اذا طلع الفجر كل يوم لذا قاله المجهور ه ص

قوله ولو أكلت مع الزوج لاخبازة المنهج وتسقط نفقتها بأكلها عنده كالعادة وهي مريدة أو أذن وليها أي في الحج بعيد هاج العادة قوله وبعده اي بعد النبيذ قوله بنفقة بعدة أي بعد الاكل مع الزوج قوله ويكون الزوج متطوعا فلا رجوع له عليها بشيء من ذلك ان كان غير محجور عليه وان قصد به جعله عن نفقتها ما دام الحاكم لم يفرضها كما اعتمده الوالد هـ م قوله آلة تنظيف ومنها الدباغة التي تنتفع بها العانة قوله لدفع ضنا الخ وللزوج = منعها من تعاطي النوم وما له رائحة كريهة على الاظهر وله منعها من تناول الثوم بل الخلان ولعل احد المنع ولذا للزوج منعها من كل ما يخاف منه حدوث مرض على الاصح ثم المنوفي قوله ممن ما غسل وما وضئ بالسمد ولو معها وخبز الفرن لها قوله واحتالهم وألحق به استدخالها لكنه وهو نائم او مغمى عليه كما اقتضاه تعليلهم بانتفاء منفعة كغسل ثوبها ولو ملكوهما وهلدتها من وطئ شبهة فاهذه عليهما دون الواطئ وبه يعلم ان العلقة مركبة من كونه زوجا وبفعلهم رجعتم قوله ويثرب بفتح اوله وضمه زاد بعضهم وكسره قد قوله لمفرقة بالكسر ودا قوله اي قبل ولا تبدل لتكون المسكن الخ القاعدة ان كل ما عاد تمليكا كالنفقة والكسوة والحلي يملكه بالقبض غير عينه الزوج وما عاد امتاعا كالمسكن والخادم يراعى فيه حال الزوجة قوله لتلك الزوجة اي الحقيقية كانت او لا قوله في بيت ابيها فلو انتقلت الى الزوج بحيث صار يليق بها في بيت الزوج الخادم لم يجب مرج به الشيخ ابو حامد في تعليقه واقره في الروضة والواجب خادم واحد ولو ان نفقته من نبتها ويشترط كون الخادم امراة او صبيا او محرما شرح المنوفي واعلم ان قول المصنف ابيها قيد فلو خدمت في بيت زوج قبل فلا يجب على الزوج الثاني احد منها خلافا للقليوبي وقد علم ايضا من قوله المنوفي السابق فلو ارتفقت الخ قوله لزمه نفقتها الخ فان قال انا اخدمها بنفسي لم يلزمها ذلك دمياطي قوله على المتوسط كذا في خط المولف رحمه الله وليس ان يكون فيه سقط وهو لفظ فمتوسط بعد قوله المتوسط اي ليكون جوابا عن أن تامل مرجوعي قوله ويجب للخادم ايضا كسوة تليق بحاله ولو كان دون كسوة المخدومة جنسا ونوعا وما ان المنهج فيجب له ان صح بما يليق به من دون ما لها من نوعا من غير كسوة ودون = جنسا ونوعا منها انتهت وانما لم يجب على المعسر تلك المد للخادم لان النفس لا تقوم بدون المد غالبا كما يشرح

٣ أجهوري صح

حال ح